مستقبل التعاون الدفاعي والعسكري الأوروبي: رؤية في التحديات والفرص

أ.م. امجد زين العابدين طعمة
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية / الجامعة المستنصرية
amjdzain@yahoo.com
amjadztatmsc@uomustansiriyah.edu.iq

المستخلص:

برزت منذ مدة العديد من مبادرات التعاون الأوروبي في المجالات العسكرية والدفاعية، وذلك لأسباب اهمها اتساع مساحة الادراك الامني الاوربي، وتصاعد مستوى التحديات والتهديدات الأمنية، التي تقترب جغرافياً من حدود الاتحاد الاوربي، فضلاً عن تزايد عدد الأزمات في العالم، والتي يمكن ان ينعكس على عموم الامن في أوروبا، كل هذه العوامل ادت الى الدفع نحو إدراك اهمية الاعتماد الذاتي الاوربي والابتعاد عن رهن امن الدول الاوربية بالاستراتيجيات المتصارعة للقوى الفاعلة في النظام الدولي. تحاول الدراسة، تقديم رؤية لمستقبل التعاون العسكري الأوروبي، والشكل الذي يمكن ان تكون عليه، في ظل وجود رغبة واضحة من بعض الدول الأوروبية الفاعلة، لإعادة صياغة السياسة المشتركة في هذا المجال، وتوقيع بعض الاتفاقيات او المعاهدات التي تمكنَها بشكل او بآخر من تعزيز فرصها، ومجابهة التحديات الكبيرة التي تواجهها، في ضوء المتغيرات المتسارعة، وفي مقدمتها خروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، والتوجهات الأمنية لفرنسا والمانيا، وتداعيات الارهاب والهجرة والازمة الأوكرانية والدور الروسي في أوروبا، بالإضافة الى تزايد القناعات بان التنسيق المشترك يمكن ان يفضي الى ادوار اوربية أفضل في مجابهة التحديات، مع وجود رغبة واضحة لدى اغلب دول القارة للتحرك عبر مسارات جديدة من اجل تعزيز العمل الأوروبي المشترك.

الكلمات المفتاحية : أوروبا، التعاون، العسكري، الدفاعي، التحديات.

المقدمة: Introduction

في ضوء تصاعد حالة التفاعل الدولي، وما افرزه من ازمات وصراعات، وانتشار التهديدات الامنية، والتحول الملموس في السياسية الأمنية الامريكية تجاه اوروبا وعوامل داخلية اخرى، بدأ التفكير الأوربي، باتجاه اعادة قراءة الاستراتيجية الدفاعية والعسكرية والامنية، على وفق رؤية مختلفة، يمكن ان تمهد لإيجاد بيئة أمنية، تؤسس لمرحلة جديدة من التعاون والتنسيق الامني في أوروبا، مما يتيح الفرصة امام دول الاتحاد، لإحداث معالجات أفضل في مواجهة التحديات الامنية، وتعزيز التعاون المشترك، لمؤسسات الاتحاد بشكل عام. هذه المعطيات وغيرها، بالتزامن مع مجموعة من المتغيرات كخروج بريطانيا من الاتحاد الاوربي، والتحرك الانفرادي الامني لفرنسا والمانيا، وما احدثته مشاكل الهجرة والإرهاب، بالإضافة الى تداعيات الازمة الاوكرانية ومسار السياسة الروسية، زاد من الرغبة، لدى اغلب الدول الأوروبية، لتقديم أفكار ورؤى جديدة وتحديث سياسات الامن والدفاع، والعمل الى جانب حلف الناتو، التي تعد المؤسسة الأهم المعنية بهذا المجال.

هدف الدراسة: The aim of the study

تحاول الدراسة تقديم رؤية لمستقبل التعاون العسكري الأوروبي، والشكل الذي يمكن ان تكون عليه، في ظل وجود رغبة واضحة من بعض الدول الأوروبية الفاعلة، لإعادة صياغة السياسة المشتركة في هذا المجال، وتوقيع بعض الاتفاقيات او المعاهدات التي تمكنَها بشكل او باخر من تعزيز فرصها، ومجابهة التحديات الكبيرة التي تواجهها، الى جانب دراسة الممكنات او الفرص والتحديات بعدها عناصر معوقة لذلك.

إشكالية الدراسة: The problem of the study

تبرز إشكالية الدراسة، في تحديد صيغ واليات التعاون العسكري والأمني والدفاعي بين دول الاتحاد الأوروبي، وإمكانية تطور هذا التعاون، بناءً على المتغيرات الداخلية والدولية المتسارعة، والتحديات والتهديدات الأمنية التي تتعرض لها هذه الدول، والتي يمكن ان تتيح لها التحول نحو أُطر ومضامين تعاون اكثر تطوراً في هذ المجال، وتأسيساً على ذلك، يمكن ان تطرح الإشكالية مجموعة من التساؤلات منها، ما هي أُطر ومضامين التعاون العسكري بين دول الاتحاد الأوروبي؟، وما هي ابعاد تطور اليات هذا التعاون؟، وما هو الشكل المستقبلي الذي سيؤطر العلاقة بين هذه الدول؟ وما هية التحديات التي يمكن ان تواجه هذا التوجه وامكانيات تحقيقه.

فرضية الدراسة: The hypothesis of the study

ترتكز الدراسة على فرضية مفادها، بان الاتحاد الأوروبي سيشهد تعاوناً عسكرياً أكبر وأكثر فاعلية في ظل الظروف الجيوسياسية المحيطة به والتحديات الكبيرة التي تواجهه، فضلاً عن الضغوطات التي تمارسها إدارة ترامب على الدول الأوروبية والتي ستدفعها لاتخاذ إجراءات أكثر فاعلية في المجال الامني والدفاعي.

منهج الدراسة: The Method of study

تتوافر الدراسة على منهجية مركبة قوامها المنهج التاريخي، والوصفي التحليلي، فضلاً عن استخدام منهج الاستشراف المستقبلي، للانطلاق نحو نوافذ المستقبل من خلال طرح مجموعة من الاحتمالات لما سيؤول اليه شكل التعاون العسكري الأوروبي.

هيكلية الدراسة: The structure of study

ولإحاطة كل ما يتعلق بموضوع الدراسة فقد ارتأينا تقسيم الدراسة الى أربعة محاور، المحور الأول يتطرق الى خلفيات التعاون العسكري الأوروبي، اما المحور الثاني فيتناول تحليل الاستراتيجية العسكرية والامنية الأوروبية، اما المحور الثالث فيتعلق باتفاقية التعاون الهيكلي الدائم في الامن والدفاع "بيسكو- PESCO"، في حين خصص المحور الرابع لبيان المسار المستقبلي للتعاون العسكري الأوروبي.

اولاً: قراءة في خلفيات التعاون العسكري الأوروبي:

First: Reading in the background of European military cooperation

تعد مسألة التعاون العسكري والدفاعي الأوروبي او تشكيل جيش أوروبي موحد، من المسائل، التي افردت لها مساحات واسعة من التفكير الاستراتيجي الاوربي، منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وما تلاها من ترتيبات سياسية، وتراوحت أسباب ذلك في تنامي

الرغبة في تحقيق بعض الاستقلال، فيما يتعلق بالجانب الدفاعي والتخلص من التبعية للإرادة الامريكية، لاسيما من قبل الاتجاه، الذي كانت تقوده فرنسا، فضلاً عن تلمسها لخطر التهديدات الروسية المتصاعدة؛ ولكن اغلب المبادرات والمشاريع، التي قدمت، لم يكتب لها النجاح لعوامل عدة، أهمها، الخلافات العميقة بين الدول الأوروبية المؤثرة نفسها، لا سيما بين التيار الذي كانت تمثله فرنسا بالأساس، ومن ثم انضمت اليها المانيا في وقت متأخر بعد وحدتها، والذي نادى بإمكانية بناء هياكل دفاعية أوروبية مستقلة عن حلف الناتو او عن الولايات المتحدة، والتيار الاخر، الذي تمثله بعض الدول الأوروبية، ذات الميل الأطلسي والأكثر قرباً من التوجه الأمريكي، وفي مقدمتها بريطانيا، التي لطالما عبرت عن مخاوفها من فك الترابط الاستراتيجي بين ضفتي الأطلسي، ومن تخلي واشنطن عن التزاماتها تجاه الامن الأوروبي. (عنتر، 2017) وعلى اثر مخرجات معاهدة ماستريخت 1992، التي تضمنت في البند الخامس منها، الاشارة الى امكانية انتهاج سياسة دفاعية مشتركة للدول الاوروبية،(Treaty on European Union , 1992) طُرحت مسائل عدة، منها امكانية وجود سياسة دفاعية اوروبية مشتركة، كرد فعل على المستجدات التي حدثت على الساحة الدولية، بعد انقضاء مرحلة الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي وانهيار نظام الثنائية القطبية، وللاستجابة للتحديات الدولية وتهديدات البيئة الأمنية الجديدة، ومنها ما يتعلق بتهديدات الإرهاب وانتشار المخاطر المتعلقة بالمخدرات والتهديدات العسكرية المختلفة. (بلال، 2011) ومنذ دخول اتفاقية ماستريخت حيز التنفيذ، سعت بعض الدول الأوروبية، لاسيما المانيا وفرنسا، لتفعيل الدور العسكري لاتحاد غرب أوروبا، والذي انشأ في وقت سابق، بموجب معاهدة بروكسل 1948، (B. Brussels Treaty, 1948) وإعادة طرحه كممثل للذراع العسكري للاتحاد الأوروبي وحلف الناتو على حد سواء، ونتيجة لذلك، فقد عمل الاتحاد على تطوير وتوسيع دوره ونطاق عمله العسكري، من خلال انشاء بعض الوحدات المتعددة الجنسيات، للقيام ببعض المهام والعمليات العسكرية في أوروبا عام 1996، بمعزل عن الولايات المتحدة، وبعد تفعيل معاهد امستردام 1999، تم ادراج فقرات جديدة لاتفاقية ماستريخت الانفة الذكر، تشمل مهام جديدة منها (العمليات الانسانية والاغاثة، حفظ السلام، وغيرها)، اذ حددت الاتفاقية المذكورة خمسة اهداف للاتحاد، تمثلت أهمها، في حماية مصالح الاتحاد الأساسية وضمان استقلاله وتقوية امنه، والمحافظة على السلام والامن الدوليين، والترويج للتعاون الدولي، ودعم الديمقراطية وحقوق الانسان. (الخيري، 2008) ولم تكن المؤسسات الأوروبية الرسمية المشتركة، هي المسيطر والمحرك الوحيد للقرار الأوروبي، فالولايات المتحدة كان لها تأثيراً كبيراً، ولكن انتهاء الحرب الباردة والتغييرات الهيكلية، التي حدثت بعدها، اتاحت بوادر بروز طموحات أوروبية جديدة، لاسيما لدى المانيا وفرنسا، للتعامل مع الترتيبات الأمنية والدفاعية، فالتدخل الأوروبي في مجال "الأمن الصلب" وتسوية الصراعات، لم يكن بنفس حماسة الانخراط، في المجالات التي تتعلق بالقوة الناعمة، الامر الذي اتاح للولايات المتحدة، ان تكون هي الفاعل الأساس في هذا المجال، وابرز مثال على ذلك ما يتعلق بالصراع في يوغسلافيا 1991-1995، والامر ينطبق كذلك على موضوع حرب العراق 2003، والحرب الروسية الجورجية 2008. (مقلد، 2011)

وبالعودة الى البدايات، فأنه يمكن تلمس ازدياد الاهتمام الأوروبي بتطوير سياسة امنية ودفاعية مشتركة، في الفترة التي تلت توقيع معاهدة ماستريخت، ودخول معاهدة أمستردام حيز التنفيذ، وذلك من خلال تشكيل بعض الوحدات العسكرية خارج اطار الناتو، مثل Eurocorps او قوات تدخل سريع Euro Force، (بلال، 2011، الصفحات 47-48) كما استطاع الاتحاد تطوير السياسة الأمنية الأوروبية المشتركة ESDP، من خلال توقيع اتفاقية سانت مالو عام 1998، والتي نصت على ان يكون للاتحاد القدرة على التحرك والعمل المستقل مدعوماً بقوة عسكرية مشتركة، لا تخرج عن إطار الناتو، يتم اعتمادها كأساس للدفاع الجماعي بين الدول الأعضاء، في حين مثلت القمة الأوروبية التي عقدت في مدينة كولن الألمانية عام 1999، نقطة تحول في طريق تطوير السياسة الخارجية الأمنية الأوروبية المشتركة، فقد تم تعيين ممثل اعلى للسياسة الخارجية والامنية الأوروبية، وتشكيل اللجنة العسكرية الأوروبية EMC، فضلاً عن تشكيل المجموعة العسكرية الأوروبية SMS، التي تعمل على إعطاء الخبرة العسكرية ودعم السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي. (غربي، 2018) وقد تبلورت رؤية أوروبية جديدة للتهديدات، التي برزت بعد احداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، ووفق هذه الرؤية، فان المؤسسات الأوروبية حددت اهم التهديدات التي تواجهها القارة ومنها: (الهجمات الإرهابية، انتشار أسلحة الدمار الشامل، النزاعات الإقليمية، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية)، وعلى هذا الأساس، فقد اتجه الاتحاد، لاستحداث وتشكيل أجهزة ومؤسسات متخصصة، تأخذ على عاتقها إدارة ومجابهة بعض الاخطار الأمنية بشكل اكثر فاعلية، كما نجح الاتحاد بتحديد بعض الأهداف الخاصة، بتطوير قدراتها العسكرية والأمنية بحلول عام 2003، ومنها، قيام المجلس الأوروبي باتخاذ قرار خاص بإنشاء قوة عسكرية يبلغ تعدادها 50-60 ألف جندي من أعضاء الدول التي لا تشملها عمليات الناتو. (خضر، 2010) وبعد تبني المجلس الأوروبي استراتيجية الامن الأوروبي (أوروبا آمنة في عالم افضل) ESS، ، والتي حددت خمسة تهديدات رئيسة للأمن الأوروبي، تمثلت (بالإرهاب، انتشار أسلحة الدمار الشامل، النزاعات الإقليمية، فشل الدولة والجريمة المنظمة)، (Germany Federal Office, 2009) تمكن الاتحاد من تحقيق بعض الاستقلالية فيما يتعلق بالشأن الدفاعي، من خلال نجاحه في قيادة اول عملية عسكرية له في اذار /مارس 2003، في مقدونيا تحت اسم EUFOR Concordia، فضلاً عن عمليات اخرى في نفس العام، منها عملية (ارتيمس)، في الكونغو، وكذلك اطلاق مهمة أخرى في البوسنة والهرسك، وأخرى مكملة لعملية بروكسيما في مقدونيا، كما اعُلن عن تأسيس وكالة أوروبية متخصصة بالقدرات وعمليات التسليح، فضلاً عن الاتفاق على تكوين خلية مؤلفة من بريطانيا وفرنسا وألمانيا، تتولى مهام التخطيط العسكري، (European External Action service, 2018) (Szilavai, 2017,) وفي خطوة متقدمة في اطار التعاون الأوروبي المشترك في المجال الدفاعي، شهد عام 2004 انشاء وكالة الدفاع الأوروبية EDA، وحُدد لها أربعة وظائف رئيسة، تركزت في العمل على تطوير القدرات الدفاعية، وتعزيز البحوث والتكنولوجيا الدفاعية، والتعاون في مجال التسلح، وانشاء سوق معدات دفاعية تنافسية، (Edwards, 2011) وقد حددت معاهدة لشبونة عام2007 والتي دخلت حيز التنفيذ عام 2009، الملامح الأولية لسياسة أوروبية في المجال الأمني، حيث اوجدت البنية المؤسسية اللازمة، لتطوير سياسة الامن والدفاع

واعتمدت على حشد إمكانات وقدرات الدول الأوروبية في المجالات العسكرية والمدنية وزيادة التنسيق فيما بينها في العمليات الخارجية، من دون التأثير على دور حلف الناتو. (Solana & others, On the way towards a European Defense Union - A White Book as a first step, 2016) وللمرة الأولى، منذ دخول معاهدة لشبونة حيز التنفيذ، ناقش المجلس الأوروبي نهاية عام 2013، إيجاد الية فعالة للتعاون المشترك في المجال الأمني والدفاعي، تعمل على تعزيز امن المواطنين الأوروبيين وتساهم في تعزيز السلام والامن الدولي. (Council, European, 2013) وعليه، وبالرغم من ان فكرة انشاء جيش أوروبي موحد، وردت بشكل اكثر وضوحاً في المادة 42-1 من معاهدة لشبونة، فضلاً عن ما ورد في المادة 42-7 والتي سمحت بالدفاع الأوروبي المشترك، وان الدول الأوروبية ملزمة بالمساعدة بكل الوسائل المتاحة في حال تعرض احد الأعضاء لهجوم مسلح، (Muhammad, 2017) الا ان تحقيق هذا الامر على ارض الواقع كان يتطلب اجماعاً من قبل الدول الأعضاء، فضلاً عن تخليها عن بعض من سيادتها الوطنية، لاسيما ما يتعلق منها بالجانب الدفاعي. (زنيند، 2018)

ثانياً: رؤية تحليلية للاستراتيجية الامنية الأوروبية:

Second : Analytical vision of European security strategy

بينت بعض الازمات والصراعات العسكرية، التي شهدتها اوروبا خلال المرحلة الماضية، ومنها تلك المتعلقة بيوغسلافيا 1991-1995 او كوسوفو 1998-1999، او تلك التي حدثت خارج دول الاتحاد، بينت عجز وتراجع قدرة الاتحاد الأوروبي، عن أداء دور عسكري مستقل عن الولايات المتحدة او الناتو، واعادت تلك الازمات طرح موضوع التعاون العسكري الأوروبي، واستمرت محاولات دول الاتحاد، لتجاوز بعض معوقات إيجاد الية موحدة للأمن والدفاع الأوربي، لتكون مرحلة جديدة، يكون فيها الدور العسكري الأوروبي اكثر فاعلية واستقلالية، (الخيري، 2008، الصفحات 10-11) وتركزت الجهود العسكرية للاتحاد الأوروبي، بشكل خاص، على تحقيق وترسيخ الامن الدولي خارج الحدود الاوروبية، وتم تنفيذها في إطار سياسة الامن والدفاع الأوروبية المشتركة (CSDP)، والذي يشكل واحدة من هياكل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الجهود، التي بذلها الاتحاد لمساعدة الحكومات الأوروبية، كل على حدة، للإنفاق المالي على سياساتها الدفاعية والعسكرية المحلية بشكل أكثر فاعلية وعلى الرغم من ان حلف الناتو، مثل بعد الحرب العالمية الثانية، المؤسسة الرئيسية للدفاع الجماعي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، الا انها، وبعد انتهاء الحرب الباردة والاحداث التي تلتها، لم يمكن لها ان تستمر بنفس الية العمل التي كانت تقوم بها خلال المرحلة الماضية، وبالتالي فان العمل من خلال المؤسسات الأوروبية، مثل خياراً استراتيجياً مفيداً للدول الأعضاء في الاتحاد، في سبيل تحمل التحديات الأمنية التي تواجههم، وبأنفسهم، دون مساعدة الولايات المتحدة. (Keohane, 2018) وبهدف تنفيذ وتطبيق اليات الاستراتيجية الشاملة للاتحاد الأوروبي، ومنها الجانب الامني، فقد اتخذ الاتحاد العديد من الخطوات العملية لزيادة فاعليته على الساحة الدولية، فيما يتعلق بتعزيز عمليات حفظ النظام والسلام والامن، في المناطق المجاورة لأوروبا او تلك التي تقع ابعد من ذلك، ونظراً لان "الامن أصبح اليوم أولوية قصوى بالنسبة لغالبية الأوروبيين" حسب تصريحات الممثلة العليا للاتحاد

الأوروبي ونائبة رئيس المفوضية الأوروبية فيدريكا موغريني، فقد تم تحديد الاستراتيجية التي من المؤمل ان يتم من خلالها تحقيق هذا الامر. وفي هذا الإطار، فقد اتفق وزراء الامن والدفاع في دول الاتحاد الاوروبي في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2016، على تبني استراتيجية محددة تؤكد على "احتفاظ الدول الأعضاء بالسيادة في القرارات المتعلقة بالمجال الدفاعي، مع تشجيع الاتحاد على تطوير صناعة دفاعية والتعاون بين جيوش الدول الأعضاء"، (زنيند، 2018) كما وتركز بالأساس على تطبيق ثلاث أولويات، في مقدمتها، تمكين الاتحاد على الاستجابة بشكل أكثر شمولية وسرعة وفاعلية في معالجة الازمات، لاسيما تلك التي تندلع بالجوار الأوروبي، والمساهمة في تقوية الشركاء. (Communication, 2018) ولتحقيق هذه الأهداف، كان الاتجاه نحو تبني مجموعة من الخطوات العملية، منها ما يعرف "بخطة العمل الأوروبية في مجال الدفاع"، والتي تضمنت انشاء صندوق للدفاع الأوروبي وخطوات أخرى لاحقة، لمساعدة الدول الأعضاء على الارتقاء بآليات البحث والانفاق على القدرات الدفاعية، مما يمكن له ان يؤثر بشكل إيجابي على تحفيز الشركات على تطوير قاعدة صناعية دفاعية تنافسية، تمتاز بالابتكار والمساهمة الفاعلة في تعزيز امن مواطني الاتحاد. وفي موازاة ذلك اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي ووزراء خارجية دول الناتو، على مجموعة مشتركة من الاقتراحات للتعاون بين المؤسستين، لتنسجم مع الإعلان المشترك الذي وقعه قادة الاتحاد الاوروبي والأمين العام للناتو في تموز /يوليو 2016، لمواجهة التحديات المشتركة، واستكمالاً لجهود الدول الأوروبية في تعزيز القدرات المؤسساتية، لصياغة استجابات سريعة ومتماسكة للتهديدات الأمنية الناشئة، فقد اتفق كل من وزيري الدفاع في كل من المانيا وفرنسا، على تقديم ورقة لإنشاء مركز قيادة جديد لتنسيق مهام الاتحاد الأوروبي في الخارج، وبناءً على ذلك فقد قرر مجلس الاتحاد الأوروبي في 8 حزيران/يونيو 2017 انشاء وحدة قدرات التخطيط العسكري والسلوك MPCC، والتي تعمل على تنسيق عمليات الامن داخل الاتحاد وخارجه. (IIEA Germany group, 2017) كما تضمنت الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي عام 2017 (EUGS)، (Communication, 2018) اجندة طموحة في المجالات الدفاعية، تنص على مساهمة الاتحاد في الاستجابة للصراعات الخارجية والأزمات وبناء قدرات الشركاء وحماية الاتحاد، ولغرض تطبيق ما تضمنته الاستراتيجية من نقاط، فقد قدم الاتحاد اقتراحاً لإنشاء صندوق دفاعي أوروبي (EUDF)، (Commission, European, 2017) مع خطط إنفاق طموحة للأبحاث الدفاعية وتمويل شراء تكنولوجيا عسكرية جديدة، في محاولة منها لمعالجة بعض المشاكل الأساسية، التي تضعف القاعدة التكنولوجية والصناعية الدفاعية الأوروبية. (Besch, 2017) وبرغم التوجه نحو التعاون العسكري المشترك، الا ان الاختلافات في وجهات النظر برزت من قبل اكبر الدول الأوروبية، فيما يخص التعاون العسكري المشترك او تشكيل الجيش الأوروبي، ففرنسا، تفضل إيجاد تحالف عسكري أوروبي، يشمل دول الاتحاد تحت قيادتها، ولديها إحساس بالمسؤولية تجاه الامن الدولي، وهي مستعدة لبدء التدخل العسكري، اذا لزم الامر، فيما تؤكد المانيا وبشدة وفق ما جاء في الكتاب الأبيض الألماني للأمن، على الأهمية الاستراتيجية لحلف الناتو، بالنسبة لها ولأوروبا، اذ جاء في الكتاب "بانه فقط مع الولايات المتحدة، يمكن لأوروبا، ان تدافع عن نفسها بشكل فعال ضد تهديدات القرن الواحد

والعشرين، وتضمن شكلاً موثوقاً به من الردع، وسيظل حلف الناتو الاطار الرئيس لسياسة الامن والدفاع الألمانية، مع عدم اهمال إمكانية انشاء الاتحاد الأوروبي للأمن والدفاع، على المدى الطويل"، (German Ministry of Defense, 2016) (Keohane, 2018) وهي اكثر تردداً من فرنسا فيما يتعلق بنشر قوات عسكرية قوية خارج أوروبا، ولازال لديها العديد من القيود السياسية الداخلية على سياستها الدفاعية.
(Koenig & Walter-Franke, 2002)

الا انه وبرغم ما سبق، فان هناك مؤشرات في السلوك الألماني، باتجاه التفكير الجدي، في تعزيز التعاون الدفاعي الأوروبي بصورة اكبر، من خلال الموافقة على خطة جديدة تقضي بتأسيس الصندوق الدفاعي الأوروبي، الذي سيتيح تطوير العمل الأوروبي المشترك وتمويل بعض المشروعات بمجالات الطائرات بدون طيار ووسائل النقل العسكرية، وجهود تحقيق الاستقرار في منطقة الساحل الافريقي، وبذلك، فان كلاً من المانيا وفرنسا، تريدان ان تصبحا المحرك الأساس للاتحاد الدفاعي الأوروبي، وتحمل المزيد من المسؤولية عن امن القارة الخاص، وفي نفس الاطار فقد اكدت المستشارة الألمانية ميركل على "ضرورة إعادة بناء الجيش الألماني، بعد عقود من خفض الانفاق، والعمل على زيادة جاذبية الوظائف العسكرية". (Shalal, 2017) ولابد من الاشارة الى نقطة جوهرية في هذا الموضوع ، فبالرغم من ان بريطانيا استأثرت بخمس الانفاق الدفاعي المشترك للاتحاد الأوروبي، وهي الدولة الأكثر قوةً وتأثيراً وفاعلية، في هذا المجال من بين الدول الأوروبية الأخرى، الا ان انسحابها من الاتحاد، سيشكل ضعفاً للأمن الدفاعي الأوروبي بشكل عام، الا انه يعني في الوقت نفسه، زيادة الوزن النسبي لفرنسا وألمانيا داخله، فبدون بريطانيا، يمكن ان يمثل الانفاق العسكري لهاتين الدولتين، ما يعادل نصف إنفاق دول الاتحاد. (Koenig & Walter-Franke, 2002, p. 6) ولطالما مثلت بريطانيا - وحسب وجهة النظر الامريكية – مدافعاً صريحاً عن السياسات المتماشية مع الولايات المتحدة داخل الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك القضايا التي تتعلق بالمسائل (الأمنية، الدفاعية، التجارة الحرة وتوسيع الاتحاد الأوروبي)،لاسيما ما يتعلق بدورها الرئيس في فرض العقوبات ضد دول مثل (إيران، كوريا الشمالية وروسيا)، كما ان البعض من المحللين والمهتمين بالشأن الأوروبي، يرون بان البريكست تهدد نوعاً ما بإضعاف النفوذ الأمريكي في أوروبا ويمكن ان يقلل من قيمة بريطانيا كشريك استراتيجي، مما يستوجب على الإدارة الامريكية، ان تبحث عن صديق أوروبي جديد يأخذ دورها داخل الاتحاد الأوروبي.(Wither, 2018)

ثالثاً: اتفاقية التعاون الهيكلي الدائم في الامن والدفاع "بيسكو- PESCO":

Third: Agreement of The Permanent Structural Cooperation in Security and Defense

برغم ان فكرة انشاء جيش أوروبي موحد ومستقل عن حلف الناتو، كانت فكرة راودت الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديغول، في المرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية، الا انها لم تتحقق، نتيجة الموقف البريطاني الرافض لها، لكن في المرحلة الراهنة، ونتيجة للتغيرات المفصلية، التي حدثت على أثر نجاح البريكست، وشروع الحكومة البريطانية بالإجراءات العملية لمغادرة الاتحاد، أعاد طرح الفكرة وبقوة في دوائر صنع القرار الأوروبي عامة، والفرنسي والألماني بخاصة، والخروج برؤية مشتركة لتقوية ودعم

قدرات دول الاتحاد الأوروبي، في المجالات الدفاعية والعسكرية بدون المظلة الامريكية، فضلاً عن بحث إمكانية تطبيق فكرة بناء هياكل امنية أوروبية مشتركة تعمل بمعزل عن حلف الناتو. (طعمة، 2018) وتأسيساً على ذلك، ونظراً للظروف والتغيرات المحورية التي حدثت خلال عام 2014، والمدة التي تلت هذا التاريخ، والتي شكلت نقاط تحول مهمة على المسرح الدولي والإقليمي، منها ما يتعلق بالمتغيرات، التي طرأت على وضع روسيا الاستراتيجي، الجار العسكري لأوروبا، وعودتها بقوة، لتشكل واحدة من اهم الأطراف السياسية والعسكرية في المنطقة والعالم، دعم ذلك نجاحها في حسم اكثر من ملف لصالحها، منها، ضمها لشبه جزيرة القرم، فضلاً عن استمرار تدخلها العسكري المباشر في سوريا، (European Political Strategy Center, 2018) علاوةً على إحساس الأوروبيين المتزايد، بوجود إشارات واضحة لميل استراتيجي جديد للولايات المتحدة نحو المحيط الهادئ، وتعزيز وجودها في مناطق، مثل استراليا، زاد من ذلك تقليلها لالتزاماتها المالية تجاه أوروبا، والمشاكل العديدة، التي طبعت شكل العلاقة بين الطرفين خلال هذه المرحلة، (Bassett, 2015) فقد توصل اغلب أعضاء الاتحاد الاوروبي وبدفع من فرنسا وألمانيا، الى قرار بتوقيع اتفاقية مشتركة للتعاون الدفاعي الدائم (التعاون الهيكلي الدائم في الامن والدفاع "بيسكو- PESCO")، الامر الذي يؤسس لولادة فكرة "اتحاد دفاع أوروبي مشترك"، مما يتيح للدول الأوروبية الموقعة، التعاون بشكل أوثق لبناء القدرات الأمنية والعسكرية. وتهدف الاتفاقية، الى تحقيق تمويل لتطوير القدرات العسكرية المسلحة في محاولة للوصول الى تكامل دفاعي ولتدعيم وحدة الاتحاد، بعد مغادرة بريطانيا النهائية له، وتأسيس مبادرة مشتركة لزيادة التماسك بالنسبة للدور الاوربي، في التعامل مع الازمات الدولية والإقليمية المستقبلية، فضلاً عن إلزام دول الاتحاد نفسها، بمشروعات مشتركة مع زيادة تعهداتها في مجالات الانفاق الدفاعي والمساهمة في مهمات الانتشار السريع، إضافة الى انشاء مقر للقوة العسكرية الموحدة المقترحة في كل دولة من الدول الموقعة على الاتفاقية. (المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب، 2017) ولم توقع على الاتفاقية، كل من بريطانيا، التي خرجت بالفعل من الاتحاد الاوروبي، والدنمارك التي أعلنت وبشكل رسمي رفضها للمشروع بشكل كامل، فضلاً عن مالطا والبرتغال وايرلندا، لكن الممثلة العليا للسياسة الخارجية والامن في الاتحاد الأوروبي "فيديريكا موغريني، اكدت في تصريحات صحفية، "على ترك الباب مفتوحاً امام هذه الدول، في حال عدلت عن قرارها برفض الانضمام الى الاتفاقية، التي تهدف وحسب وجهة نظرها الى تعزيز الاستقلال الاستراتيجي ومساعدة دول الاتحاد، على مواجهة التحديات الأمنية المختلفة، مؤكدة في نفس الوقت ان هذه الخطوة لن تلغي دور حلف الناتو، بل ستكون مكملة وداعمة لمهامه، لاسيما فيما يتعلق بامتلاك أدوات مكافحة الحرب الهجينة، والتي تقع بين الأسلحة التقليدية وتلك المتعلقة بالهجمات السيبرانية والالكترونية". (طعمة، 2018، صفحة 183)

وفي تقييم تحليلي لهذه الاتفاقية، فإنها تعد ترجمة واقعية وتنفيذ عملي لمشروع ألماني فرنسي مشترك، لترتيب اطر تعاون استراتيجي أوروبي مستقبلي في المجالات الدفاعية والأمنية، ولكن من الملاحظ، ان هناك عدم توافق كلي بين الطرفين حول معايير انضمام الدول الأوروبية اليها، اذ ان فرنسا أبدت رغبتها بوجود عدد قليل من الدول القادرة على الانضمام الى الاتفاق، وأكدت حرصها على تشديد شروط الالتحاق، مع أهمية الزامها

بمدفوعات أكثر، في حين رغب الألمان، في جعل الاتفاق أكثر مرونة وشمولية، لفسح المجال امام انضمام أكبر عدد ممكن من الدول اليها، ومنها التي لم توقع على الاتفاق لحد هذه اللحظة، الامر الذي يعطي قوة اكبر للاتفاقية ويكسبها شرعية اكثر، وبالتالي فإنها ستشكل تأكيداً على الوحدة الأوروبية وفعالية عمل وتكامل الاتحاد مع خروج بريطانيا منه. (Aydın-Düzgit & Marrone, 2018)

ومن أبرز اهداف المشروع المعلنة بشكل رسمي:

1- تطوير المعدات والأجهزة الدفاعية والعسكرية عبر مشاريع اوربية مشتركة.

2- ضخ 2% من ميزانيات 23 جيش تابع للدول الاوربية التي وقعت على الاتفاقية في البحوث والدراسات المتعلقة بالشؤون الأمنية والدفاعية والتكنولوجيا العسكرية، والتي تمثل 20% من اجمال الانفاق الدفاعي لهذه الدول.

3- انشاء صندوق أوروبي لتحفيز الصناعات العسكرية المشتركة برأسمال 5.5 مليار يورو، كما ان شراء المعدات العسكرية والدفاعية الأوروبية، يجب ان تبلغ قيمتها 35% من اجمالي الانفاق على هذه المعدات.(De France & Others, 2017)

4- تعزيز جاهزية القوات الأوروبية عبر مهام وواجبات عسكرية مشتركة.

5- زيادة الانفاق العسكري الأوربي بالتدريج وبعملية منظمة.

ووضعت الدول الموقعة على الاتفاق عدد من الخطوات، التي ينبغي اتخاذها بترتيب منطقي لإنجاحها، فقبل كل شيء، شخصت الموضوعات المتعلقة بالميزانية والمال، والذي تم وضعه بشكل أكثر دقة، وفقاً للنسب المئوية من الناتج المحلي الإجمالي، والاتفاق كذلك على مستوى الانفاق على المعدات الدفاعية، اما الخطوة الثانية والمتعلقة بتنسيق الاحتياجات العسكرية، عبر التحليل الاستراتيجي المشترك، مع عدم تجاهل التعاون في التدريب والأمور اللوجستية، وهو ما ينبغي إنجازه خلال المرحلة الأولى من الاتفاق، في حين ستركز الخطوة الثالثة على تعزيز القدرات التشغيلية للقوات، والتي تعتمد بالأساس على تحديد الأهداف المشتركة، فيما يتعلق بالتزام القوات، بما في ذلك مراجعة الإجراءات الوطنية لصنع القرار، فيما تهدف الخطوة الرابعة الى تعويض الفجوات في القدرات، اما الخطوة الأخيرة، فتعمل على تطوير برامج المعدات الأوروبية المشتركة في اطار وكالة الدفاع الأوروبية. (MauroPermanent, 2015)

وعلى الرغم من وجود مخاوف أمريكية بالدرجة الأساس، ومن بعدها مخاوف بريطانية بدرجة اقل، من وجود احتمال ولو بدرجة ضئيلة، بان يشكل هذ الإطار من التعاون الأوروبي، تهديداً مباشراً للأسبقية التي يشكلها حلف الناتو على المديين المتوسط والبعيد، لا سيما ان الحلف يضم في عضويته 22 دولة من أعضاء الاتحاد الأوروبي، الا ان الأعضاء المؤثرين في الاتحاد، أكدوا وفي اكثر من مناسبة، بان الاتفاق لن يكون له تأثيراً مفصلياً على مجمل العلاقة مع الحلف، بل سيكون مكملاً لعمله، وان الهدف من الاتفاق، يتلخص بوضع سياسة اوربية دفاعية، أكثر الزاماً، من دون تشكيل جيش أوروبي مستقل.

الا ان بعض التصريحات ألمحت بشكل او باخر الى ابعد من ذلك، كتلك التي ادلتها المستشارة الألمانية انجيلا ميركل، والتي اثارت اكثر من علامة استفهام حول مغزاها، حين قالت "بان الأيام التي كنا نعتمد فيها على بعض قد ولت، وعلى أوروبا ان تأخذ مصيرها بيدها"، فضلا عن التصريحات التي ادلت بها وزيرة الدفاع السابقة اورسلا فان درلين،

والتي وصفت توقيع الاتفاق بانه "يوم عظيم لأوروبا، وان الاتفاق هو تأسيس لاتحاد اوربي للأمن والدفاع، الامر الذي يمكن ان يساعد المانيا والبلدان الأوروبية حل المشاكل التي تواجهها بمفردها"،(Germany Fedral Govement, 2017) وهو ما عده البعض بداية لمرحلة جديدة في التوجه الاوربي الامني والدفاعي . (Barrie, 2019) فالدول الأوروبية، ووفق ما تم الاتفاق عليه في بيسكو، والذي تم توقيعه بشكل رسمي في تشرين الثاني/نوفمبر 2017، ستغادر ما يعرف بمصطلح الطوعية، وستكون مجبرة وبشكل تدريجي على رفع مستوى انفاقها في الجوانب العسكرية والدفاعية، لا سيما ما يتعلق بزيادة الحصص المتعلقة بالجانب الدفاعي في حلف الناتو، وهو ما لم توافق عليه في وقت سابق عندما تم طرح الموضوع من قبل الرئيس الأمريكي ترامب، لا سيما ما يتعلق بزيادة الحصص المتعلقة بالجانب الدفاعي في حلف الناتو، حين صرح بان الدول الأوروبية الحليفة، يتوجب عليها دفع مزيد من الأموال لحفظ امنهم، علماً ان ميزانية الدفاع لدول الاتحاد الأوروبي بلغت عام 2018، حوالي 334 مليار يورو، فيما تبلغ ميزانية الولايات المتحدة 611 مليار يورو. (Béraud-Sudreau, 2019) وبرغم التأكيدات، التي أطلقها أكثر من مسؤول أوروبي حول الاتفاق، وعدم تأثيره على العلاقة مع حلف الناتو او الولايات المتحدة، الا ان الاتفاق، يمكن ان يشكل خطوة مهمة في طريق تشكيل جيش أوروبي موحد، قادر على القيام بمهام عسكرية متعددة، يمكن من خلالها تحقيق العديد من الأهداف المستقبلية.

رابعاً: قراءة في مستقبل التعاون العسكري الأوروبي:

Fourth: Reading in the future of European military cooperation:

يواجه الاتحاد الأوروبي، ما يمكن توصيفه بقوس من عدم الاستقرار، يمتد من الساحل الى القرن الافريقي، عبر منطقتي الشرق الأوسط والقوقاز وصولاً الى الخطوط الامامية الجديدة في أوروبا الشرقية، فضلاً عن تنوع التهديدات الأمنية، كانتشار أسلحة الدمار الشامل الى الهجمات الالكترونية والقرصنة وتهديدات الطاقة والامن البيئي وغيرها من التهديدات، التي تواجه الجوار الاستراتيجي للاتحاد الأوروبي، والتي تتجاوز جواره الجغرافي لتشمل بعض المناطق الاوسع، والمرتبطة وظيفياً بالمصالح الأوروبية الحيوية. (Solana, More Union in European Defence: Report of a Ceps T ask Force, 2015) ولعل ادراك حجم هذه التحديات، يتجلي في توجهات الخطاب السياسي لاهم دول الاتحاد، وهذا ما عبر عنه الرئيس الفرنسي ماكرون، برؤيته لمستقبل أوروبا في أيلول/سبتمبر 2017، بطرحة لعدد من المقترحات للتعاون العسكري الأوروبي، وتحقيق هدف أساسي، يتعلق بتمكين الأوروبيين من التصرف باستقلالية أكبر عند الحاجة، والاستمرار باستكمال دعم دور حلف الناتو على التدخل الخارجي، لاسيما فيما يتعلق بجنوب أوروبا، والمعروفة باسم (مبادرة التدخل الأوروبية)، وتلخصت هذه المقترحات، بإنشاء قوة تدخل أوروبية مشتركة، وتمويل ميزانية دفاع مشتركة، واخيراً إيجاد عقيدة عسكرية جديدة للعمل المشترك. (Keohane, 2018) وفي ظل التحديات الكبيرة، التي واجهت ولازالت تواجه البلدان الأوروبية، برز عدد غير قليل من المبادرات الجديدة لتعزيز التعاون العسكري الأوروبي المشترك، منذ اجراء بريطانيا لاستفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي عام 2016. (Keohane, 2018)، فقد شهد ختام عام 2018، تدشين تحالف من جيوش عدد من الدول الأوروبية، المستعدة للاستجابة للازمات، التي يمكن ان

تحدث قرب حدود القارة، وذلك تزامناً مع الدعوات لتشكيل جيش أوروبي مشترك، فقد وافقت كل من (المانيا، بلجيكا، الدنمارك، استونيا، هولندا، اسبانيا، البرتغال، المملكة المتحدة، واخيراً فلندا) على المبادرة الفرنسية التي طرحها الرئيس ماكرون، والتي اطلق عليها تسمية مبادرة التدخل الأوروبية الفاعلة (E12)، سعياً منها، لتقوية القدرات الدفاعية لأوروبا، وتعزيز الاتصالات والتنسيق بين قيادات اركان دولها، فضلاً عن امكانية تفعيل مواضيع تتعلق بالتخطيط وتحليل الازمات العسكرية والإنسانية والاستجابة العسكرية لتلك الازمات، مع تأكيد اكثر من مسؤول اوروبي، بعدم تناقض هذه المبادرة مع الجهود الدفاعية التاريخية للاتحاد الأوروبي او لحلف الناتو، بل على العكس من ذلك، فإنها من الممكن ان تعزز قدرة البلدان المنضمة للمبادرة على تنفيذ العمليات المشتركة.(Pannier, 2018)

وعلى الرغم من معارضة الرئيس ترامب الشديدة، لطرح فكرة انشاء جيش أوروبي موحد، الا ان المستشارة الالمانية ميركل والرئيس الفرنسي ماكرون، ما فتئا يحاولان تنفيذ الفكرة على ارض الواقع، وفي أكثر من مناسبة ولقاء عبرا فيها عن تمسكهما بهذه الفكرة، التي تعني استحداث مظلة امنية جديدة للدول الأوروبية، تكون الغلبة والسيطرة فيها لكل من المانيا وفرنسا، بعدَهما صاحبتا الفكرة، فضلاً عن كونهما الأكبر والأكثر تأثيراً ضمن دول الاتحاد. وتجدر الإشارة، الى ان فكرة تشكيل جيش أوروبي موحد، باتت تحظى بتأييد متزايد في دوائر صنع القرار في العديد من الدول الأوروبية، وفي مقدمتها المانيا وفرنسا، حتى ان بعض الدول الأوروبية، أظهرت في الآونة الأخيرة حماسة غير مسبوقة باتجاه هذا الموضوع، وهذا ما بدا واضحاً في التصريحات، التي اطلقها كل من رئيسا حكومتي المجر والتشيك، اثناء لقاء عقداه مع المستشارة ميركل، ونظيراهما البولندي والسلوفاكي في وارشو بتاريخ 26 اب/أغسطس 2016، اذ اكد رئيس الوزراء المجري فكتور اوربان، بان على الدول الأوروبية "البدء ببناء جيش أوروبي مشترك". (وحدة التقارير والدراسات، 2019) كما شكلت الضغوطات الامريكية المتزايدة على الدول الأوروبية، فيما يخص رفع قيمة مساهمتها المالية في تمويل نشاطات حلف الناتو، وتحمل أعباء اكبر من قبلها، دفعا باتجاه النهج الاستقلالي العسكري، وفي هذا الصدد، فقد ذكرت وسائل اعلام غربية متعددة، ان الرئيس ترامب سلم المستشارة ميركل خلال الاجتماع الذي جمعهم في اذار/مارس 2017 مشروع قانون الناتو بقيمة 374 مليار دولار، وهو رقم يتجاوز اجمالي إيرادات الضريبة السنوية في المانيا، الامر الذي دفع ميركل الى التصريح "بان الأوقات التي يمكننا الاعتماد بشكل كامل على الاخرين انتهت الى حد ما، ويجب علينا نحن الأوروبيين ان نأخذ مصيرنا بأيدينا". (welt Ausland, 2017) (Koenig & Walter-Franke, 2002, p. 7)

في الوقت نفسه، فان كبار المسؤولين في المانيا، ومن بينهم المستشارة ورئيس البرلمان ووزير الدفاع، اعربوا عن ترحيبهم بالفكرة، مع تباين نسبي، حول مسؤولية اتخاذ قرار مشاركة او توسيع مهام الجيوش في الخارج، بين كل من المانيا وفرنسا، اذ ان الأخيرة، يستطيع فيها رئيس الدولة، التدخل وارسال قطعات الجيش في مهام خارجية قبل ان يستشير البرلمان، على العكس من اغلب الدول الأوروبية الأخرى، التي تستلزم وجود تصريح رسمي من السلطة التشريعية. (زنيند، 2018) بالإضافة الى ذلك كله، فانه واثناء توقيع معاهدة التعاون الفرنسية الألمانية الجديدة في مدينة اخن الألمانية بتاريخ 22 كانون الثاني/يناير 2019 والمكملة لمعاهدة الاليزيه الموقعة عام 1963، التي نصت على تقارب

بين البلدين في مجالات الدفاع والامن، والعمل من اجل سياسة خارجية وامنية مشتركة، قالت ميركل "بانها مساهمة في انشاء جيش أوروبي، وانها تهدف الى تطوير صناعة الأسلحة المشتركة"(Noll & Bosen, 2019) ، فيما دعت وزيرة الدفاع الألمانية السابقة، خلال المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد في دافوس السويسرية بتاريخ 23 كانون الثاني/يناير 2019 الى تعزيز القدرات الدفاعية لأوروبا، مؤكدةً على أهمية "ان تكون الدول الأوروبية قادرة على التعامل بصورة شاملة مع المشاكل المتزايدة في الجوار الأوروبي، والتي تعني هذه الدول بشكل مباشر" (DW، 2019) ولابد من القول هنا، ان المرحلة الراهنة تؤشر وجود شبه قناعة من قبل أطراف أوروبية متعددة، وفي مقدمتها فرنسا وألمانيا، بان امن دول الاتحاد الأوروبي مرتبط بشكل وثيق للغاية، لان أي تهديد لأي بلد أوروبي، يمكن ان يؤثر على القارة بأكملها وان يشكل تهديداً لباقي الأعضاء، لذلك فانهم يجدون بان الامن الأوروبي غير قابل للتجزئة، وان المحافظة عليه يعد ضرورة استراتيجية قصوى. (Ayrault & Steinmeiers, 2016) ولكن تطبيق الفكرة على ارض الواقع وتشكيل الجيش الأوروبي، يتطلب تجاوز بعض المحددات والعوائق الداخلية والخارجية، التي تقف حائلاً امامها، فاغلب الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي، تنص دساتيرها الوطنية على عدم تخليها عن سيادتها العسكرية والدفاعية، فيما يتعلق بالموافقة على مشاركة جيوشها في حملات عسكرية او مدنية خارجية، وهو الامر الذي يمكن حله من خلال وضع اليات قانونية تكيف الوضع القانوني للاتفاقية من دون تجاوز القوانين المحلية للدول الأعضاء، لكن المحدد والعائق الخارجي المتعلق بالولايات المتحدة الامريكية وحلف الناتو، كونهما يمثلان الأساس في أي ترتيبات او استراتيجيات امنية وضعت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومهام الحلف الأساسية في الدفاع عن أوروبا وحماية امنها، وهو امر صعب تجاوزه في هذه المرحلة، بالإضافة الى ذلك فان طبيعة تأسيس الاتحاد الأوروبي، والتي ترتكز على رفض القوة كوسيلة لتنظيم العلاقات بين الدول، والتمحور بشكل أساس حول مسألة إدارة التحديات والخلافات من خلال تنفيذ وتطبيق قواعد التفاوض والتسوية المشتركة، ورفض السياسات التي تسببت بالكوارث التي حدثت سابقاً، يمكن ان تكون هي الأخرى، محدداً بشكل او باخر. (نيفيه، 2014) ان الاحتمالات، لمستقبل الدفاع الأوروبي المشترك، يمكن ان تكون على وفق ثلاث اشكال، الأول، هو في بقاء مستوى التعاون الامني والدفاعي بين الدول الأعضاء على أساس طوعي وكل حالة على حدة، مما سيبقي شكل وصيغة التعاون بينها وبين حلف الناتو على ماهي عليه، مع بقاء محدودية مشاركة الاتحاد الأوروبي في العمليات العسكرية الخارجية، وهو ما يشكل عقبة حقيقية، امام أي صيغة تعاون مشترك بين الدول الأوروبية الثمانية والعشرين، والتي تبدو بعضها غير مستعد للتفريط بهذه السيادة من اجل تحقيق هدف التكامل العسكري.
(Szilavai, 2017)

كما ان الأوروبيين عامةً وسياسييهم بخاصة، مع الاخذ بنظر الاعتبار وجود بعض التباين النسبي بين دولة وأخرى، يبدون غير متحمسين لزيادة انفاقهم على مواضيع الامن والدفاع والتكنلوجيا العسكرية، وذلك لأسباب عدة، من بينها عجز صناع القرار على تسويغ فكرة رفع ميزانيات الدفاع امام الجمهور، على الرغم من كم التحديات الهائل التي تواجهه هذه الدول خلال المرحلة الحالية، لاسيما مع تزايد موجة الإرهاب والهجرة غير الشرعية وباقي

المخاطر الأخرى، التي امست اليوم أقرب ما تكون للحدود الأوروبية، في حين يمكن ان يؤدي استمرار العقبات التقليدية القديمة، في منع إيجاد صيغة ملائمة للتكامل الأوروبي في المجالات الدفاعية والامنية، ومن هذه العقبات تبرز الاختلافات بينها في تصور حجم التهديدات ورسم استراتيجيات مواجهتها، والاختلاف في النوايا والافضليات بينها، وفي بعض الأحيان الافتقار الى الثقة المتبادلة.

(Solana & others, On the way towards a European Defense Union - A White Book as a first step, 2016)

ولابد من الاشارة الى ان الانقسام الأوروبي، الذي اشرته الدراسة، في أكثر من مكان، يمثل هو الاخر، سبباً مقنعاً لترجيح كفة هذا الاحتمال. كما ويمثل تصاعد المد اليميني والشعبوي في أوروبا، محدداً مهماً اخراً امام تعاون عسكري أوروبي أكبر، وذلك لان ما تحقق خلال الفترة الماضية من زيادة شعبية هذه التيارات ونجاحها في الحصول على مقاعد برلمانية أكثر في العديد من الدول الأوروبية، أتاح لها ان تطلق دعواتها بإمكانية استنساخ تجربة البريكست في دولها، مما ينذر بإمكانية انفراط عقد الاتحاد الاوروبي نتيجةً لهذه الدعوات، وهو ما يمكن ان ينهي الآمال بإمكانية تشكيل جيش أوروبي موحد او حتى تحقيق تعاون عسكري أوروبي مشترك، كما ان التأثيرات المحتملة لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، من الممكن ان تشكل دعماً مضافاً، لتحقيق هذا الاحتمال وان تؤثر على سياسة الاتحاد الأمنية والدفاعية، وتدفع باتجاه تضاؤل نسبي للنفوذ الدولي للاتحاد، بفعل عدم احتساب الموارد الكبيرة للمملكة، سواءً العسكرية او الاقتصادية او السياسية ضمن موارده، مع الاخذ بنظر الاعتبار القوة العسكرية الكبيرة التي تمتلكها، والتي تتيح لها التدخل الخارجي، فضلاً عن كونها القوة النووية الأكبر داخل أوروبا الى جانب فرنسا.

(Martill & Sus, 2018)

وهكذا فان هذا الاحتمال، يركز بالأساس على التزام أوروبي محدد وواضح تجاه امنه، وكما هو معمول به منذ تأسيس حلف شمال الأطلسي صعوداً وحتى بعد تنفيذ البريكست، مما يجعله امام مسؤولية مشتركة بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، ووفق هذا السيناريو، فسيكون الاتحاد قادراً على إدارة عمليات امنية ودفاعية مستقلة، مدعومة من الدول الأعضاء، فضلاً عن انشاء وكالات دفاعية مختلفة تأخذ على عاتقها مهام تعزيز الجانب الدفاعي الأوروبي، سواء المتعلق منه بالأبحاث او الإجراءات العملية فيما يتعلق بهذا الاطار، ولكن بالتنسيق مع قيادة الحلف والإدارة الامريكية.

(Mogherini & Katainen , 2017)

في حين يمكن ان يحقق الاحتمال الثاني، المتمثل بتعزيز الامن والدفاع الأوروبي المشترك، فاعلية أكثر في هذا المجال، لاسيما مع زيادة مستويات التعاون في المجال الدفاعي، الامر الذي يتيح لها إمكانية الانخراط بشكل أكبر في حماية أوروبا او حتى الانخراط او التدخل في مهام حفظ الامن ومحاربة الإرهاب في خارج حدودها، ولكن تطبيق هذا السيناريو، يتطلب دوراً اوروبياً أكبر في مجالات مكافحة الإرهاب والحماية الحدودية. كما ان تحقيق هذا الاحتمال، سيتطلب إعادة هيكلة للكثير من جوانب السياسة الدفاعية للدول الأوروبية، اذ ان الذهاب باتجاهه، سيتطلب نقلاً او تنازلاً لسيادة الدول الأعضاء في المجال العسكري والدفاعي الى الاتحاد الأوروبي، وتوفر مزايا عدة للدول الأعضاء، في مقدمتها تقليل الكلفة

المالية من خلال البرامج العسكرية والدفاعية المشتركة، وتقليص النفقات من خلال تقليل اعداد القوات المسلحة المحلية لكل دولة أوروبية، فضلاً عن زيادة فاعليتها وتأثيرها.
ولعل انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، سيقلل من الضغوطات السياسية، التي كانت تمارسها على الدول الأوروبية الفاعلة، والتي لطالما كانت حاجزاً امام تنفيذ طموحاتها في طريق البحث عن بعض الاستقلالية عن الجناح الأمريكي، وعلى الرغم من ان هذا الانسحاب سيؤدي الى زيادة الضغط على هذه الدول، في سبيل زيادة معدل انفاقها العسكري، لتغطية الغياب البريطاني، الا ان زيادة مساحة حركة هذه الدول سيكون ذا تأثير اكبر في تنفيذ طموحاتها، نحو إيجاد أرضية لتعاون عسكري اشمل واكبر بعيداً عن ضغوطات المحور المحابي للولايات المتحدة. ومما يؤكد ذلك، التصريحات التي ادلى بها وزيرا خارجية المانيا وفرنسا، بعد نجاح استفتاء البريكست، وإعلانهم عن حزمة من المبادئ المشتركة، التي تطالب بخطوات سريعة وفاعلة، نحو انجاز الوحدة العسكرية لدول الاتحاد، ليصبح قادراً على التدخل الخارجي في بعض الازمات، والعمل بجدية، على تحويل الاتحاد الى لاعب مستقل ذو فاعلية عالية، يتبنى خطوات امنية وعسكرية واضحة، فضلاً عن امتلاكه لقوات عسكرية مشتركة، قادرة على التدخل في مختلف مناطق النزاعات، كما ان خروج بريطانيا النهائي من الاتحاد، يمكن ان يشجع المانيا وفرنسا، على العمل الثنائي لإنجاح اتفاق بيسكو الانف الذكر، مع إمكانية الاحتفاظ بعلاقات دفاعية وثيقة مع المملكة المتحدة او الولايات المتحدة، بعدّه الية منظمة، لتعزيز التعاون الأمني والدفاعي الثنائي بشكل اضيق او الأوروبي المشترك بشكل أوسع، بهدف الوصول الى (اتحاد دفاع أوروبي)، او ما يعرف بمنطقة الدفاع الأوروبية، التي يمكن لها ان تكون مشابهة لمنطقة الشنغن او اليورو.(Ham, 2016) اما الاحتمال الثالث، والذي يتمثل بإنشاء جيش أوروبي مستقل، يأخذ على عاتقه مهام الدفاع عن الامن الأوروبي والمشاركة في عمليات خارجية، وهذا الاحتمال يجعل الامن الأوروبي مسؤولية حصرية بدوله ويجعل الاعتماد على حلف الناتو او الولايات المتحدة اقل، ولكن المعطيات تشير الى انه صعب التحقق، على الأقل في المستقبل القريب جداً، في ظل وجود العديد من المحددات الخارجية، لا سيما تلك المتعلقة بالولايات المتحدة وروسيا، او الداخلية، المتعلقة بما تم طرحه انفاً من خلافات داخلية حول شكل او الية انشاء هذا الجيش، او المتعلقة ببعض الدول الأعضاء، الذين يعتقدون ان هناك موانع قانونية للمشاركة في الجيش الأوروبي بسبب وضعهم الحيادي، ومن هذه الدول فلندا والسويد وايرلندا والنمسا وقبرص ومالطا، او تلك المتعلقة بمشاكل أخرى من بينها ضعف التمويل وغيرها. (Trybus, 2015) ولكنه وعلى الرغم من ذلك فان هناك العديد من الآراء والتصريحات، التي تدعم هذا الاحتمال، ومنها ما ادلى به رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود في خطابه بمناسبة الذكرى السابعة والعشرون لسقوط جدار برلين، والذي قدم فيه خطته لإنشاء جيش أوروبي مشترك (ECA)، مؤكداً بان أوروبا، ورغم انها مدينة للولايات المتحدة، الا ان الأخيرة لن تحمي امنها الى الابد، مشدداً بأهمية ان تتحمل الدول الأوروبية بنفسها، وهو ما يتطلب اتخاذها نهجاً جديداً فيما يتعلق بمسائل الامن والدفاع، بما في ذلك البدء بإجراءات الخطة الطويلة الاجل لتأسيس الجيش الأوروبي المشترك. (Muhammad, 2017) ولابد من القول، ان الرغبة بإيجاد الية واضحة ومستقرة للتعاون الأوروبي العسكري المستقل، موجودة لدى الكثير من القادة الأوروبيين

منذ فترة ليست بالقصيرة، زاد من ذلك فترات تصاعد الهوة وعدم التطابق مع السياسة الامريكية او الأطلسية في بعض القضايا المهمة، فضلاً عن تنامي الإحساس الأوروبي بإمكانية التحول الفعلي الى مرحلة التعاون والتحرك العسكري المستقل القادر على أداء مهام توفر الحماية والامن للكيان الأوروبي الموحد من دون الاعتماد على الغير، كما ان التحديات الجديدة والناشئة، التي فرضتها التهديدات الإرهابية والأمنية التي تعرضت لها اكثر من عاصمة أوروبية، يوفر ارضاً خصبة، لدعم تحقيق سيناريو تشكيل جيش أوروبي موحد، يأخذ على عاتقه بشكل أساس توفير الامن والاستقرار لهذه الدول، والقيام بمهام خارجية تدعم بشكل او باخر هذه الأهداف، زيادة على ذلك أولويات التحرك الخارجي او تشخيص الاعداء او المناطق التي تتطلب معالجة او تحركاً عسكرياً، والتي تختلف احياناً مع رؤية الولايات المتحدة وتشخيصها لكل حالة على حدة. ان ما تحقق خلال المرحلة الماضية من إنجازات في طريق تعاون أوروبي عسكري مشترك اكثر فاعلية، لا سيما ما يتعلق منها باتفاقية MPCC الانفة الذكر او زيادة نطاق التمويل المشترك للعمليات العسكرية في اطار الية ATHENA، وعلى الرغم من محدودية تأثيرها، يعد مقنعاً نوعاً ما بالنسبة لأغلب الدول الأوروبية، التي لا تريد القفز بخطوات سريعة غير مدروسة تؤدي الى فشل التجربة او ابطاء مسيرتها، فالواقع الجديد والمختلف الذي يعيشه العالم اليوم بفعل التطورات المتسارعة والبيئة الأمنية المتغيرة، يختلف بشكل جذري عن واقع العالم الذي افرزته مخرجات الحرب العالمية الثانية والهياكل الدولية والعسكرية التي تلت هذا التاريخ المفصلي المهم. مع ذلك، فانه وعلى الرغم من أهمية تخصيص المزيد من الموارد لتعزيز التعاون الأوروبي العسكري المشترك، الا انه ومن دون وجود إرادة حقيقية للعمل المشترك، فان الامر لن يشهد تطورات ملموسة خلال المرحلة القادمة، وعليه فان ما تقدم والى جانب المعطيات التي تشير الى ان اهداف الاتفاق المذكور وغيره من اليات التعاون العسكري الأوروبي المشترك يمكن ان تتجاوز ما هو معلن عنه ليصبح الجيش الأوروبي المؤمل انشاءه خلال المرحلة المقبلة بديلاً عن حلف الناتو، او في الطريق بان يكون بديلاً له كأن يكون منافساً له في المرحلة الأولى، ومن ثم يحل محله في المراحل القادمة من الاتفاقية، إذا ما تم تجاوز العقبات والمحددات الخارجية والداخلية سواءً تلك السياسية او المالية من قبل الدول المعنية.

الخاتمة: Conclusion

على الرغم من كل المبادرات والتوجهات الفعلية، لم تتوصل الدول الاوربية لصياغة وبلورة رؤية مشتركة للجيش الموحد الذي يمتلك القدرة على اخذ زمام المبادرة بدلاً عن حلف الناتو، هذا لا يعني عدم وجود تعاون وتنسيق مشترك بين الجيوش الوطنية الأوروبية، سواءً في حفظ الامن الأوروبي او في بعض عمليات حفظ السلام الدولية، فضلاً عن تحركات المانية وفرنسية مدعومة ببعض الأطراف الأوروبية الأخرى، لتحقيق تقارب وتوقيع اتفاقيات يمكن ان تؤسس في المستقبل لجيش أوروبي، يمكن ان يتجاوز العوائق والمحددات التي تم ذكرها انفاً.

لكن تزامن كل من سياسات ترامب تجاه الدول الأوروبية وأزمة البريكست، وتزايد مخاطر التهديدات الأمنية والارهابية التقليدية وغير التقليدية التي تتعرض لها معظم الدول الأوروبية وغيرها من التحديات، الناجمة عن تداعيات بعض الصراعات الإقليمية، استلزم

من الدول الفاعلة في أوروبا، التفكير باللجوء الى استراتيجيات ووسائل جديدة لتعزيز الجهود الدفاعية داخل وخارج دولها، وهو ما تحقق بالفعل في الاتفاقيات والمعاهدات التي تطرقت لها الدراسة. وعليه، فان تقييم ما تحقق وانجز بالفعل في طريق تشكيل جيش أوروبي مشترك، يعد كبيراً من ناحية تجاوز الكثير من المحددات الجوهرية التي تعترض طريق هذا التشكيل، او محاولة تفتيت الاعتبارات المالية والاستراتيجية امام تشكيله، لكن الامر، يبقى بحاجة الى تطبيق الإرادة المتوفرة لدى الدول الأوروبية الفاعلة على ارض الواقع، والاستفادة من ظروف البيئة الدولية والإقليمية، لغرض تفعيل هذا التعاون وجعله واقعاً، يجابه من خلاله التحديات الكبيرة الموجودة على حدود دولها. فالتحديات والمشاكل الكبيرة والمتزايدة التي تواجه دول الاتحاد الأوروبي ومؤسساته، يمكن ان تخلق استجابةً وتعاوناً أكبر، في ظل وجود إدراك مشترك لها، لاسيما ما يتعلق منها بالتعامل الأوروبي مع مختلف القضايا الدولية، وفي مقدمتها قضايا الإرهاب والجريمة المنظمة، وفي ظل تزايد ضغوطات البيئة الدولية، سواءً الامريكية والروسية والصينية وغيرها، والتي تتطلب الاستمرار بوضع استراتيجيات مشتركة للحفاظ على الامن الاوروبي والدولي، فضلاً عن تحمل الأوروبيون المزيد من المسؤولية عن امنهم. كما ان التكامل الدفاعي والعسكري الأوروبي، لم يعد اليوم مجرد أفكاراً تطرح في أروقة السياسة هنا وهناك، بل أصبح اشبه ما يكون بالضرورة الاستراتيجية والاقتصادية، وفق ما تم إنجازه خلال المرحلة الماضية من اتفاقيات وخطوات عملية، مع تصاعد التحديات والتهديدات التقليدية او غير التقليدية التي أصبحت على اعتاب الاتحاد الأوروبي. فاغلب المعطيات والاشارات التي قدمتها الدراسة تذهب باتجاه ترجيح فكرة تشكيل اشبه ما يكون بالجيش الأوروبي الموحد، من دون بريطانيا التي باتت خارج الاطار الاوروبي، سيكون قادراً، في حال تشكيله، على مواجهة التحديات الكبيرة والمتسارعة التي تواجه هذه الدول من جهة او تلك التي تواجه مختلف الدول او الأقاليم ذات التأثير المباشر او غير المباشر على الامن الاستراتيجي الاوروبي، وعليه فان هذه الخطوة المتقدمة، في حال اتخاذها، او حتى البدء بإجراءاتها الأولية، ستكون كفيلة بإيجاد ترتيبات امنية جديدة سيكون لها تأثير مباشر وكبير على ميزان القوى الدولي وعلى شكل النظام الدولي، الذي لطالما كان محكوماً بترتيبات امنية محددة.

المصادر والمراجع :Sources and References

المراجع العربية : Arabic references

DW. (2019). وزيرة الدفاع الألمانية تدعو لتعزيز أوروبا عسكريا. تم الاسترداد من DW: https://p.dw.com/p/3C3Nr

المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب. (2017). الأتحاد الأوروبي ... يعلن مشروع الدفاع المشترك. تم الاسترداد من المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات ، المانيا و هولندا: http://bit.ly/2m6a0fG

امجد زين العابدين طعمة. (يناير، 2018). "اتفاقية "بيسكو": قراءة في النوايا والاهداف. مجلة اتجاهات سياسية، صفحة 183.

باستيان نيفيه. (2014). مستقبل الاتحاد الأوروبي.. قوة عظمى أم تفكك؟ تم الاسترداد من ساسةبوست: https://www.sasapost.com/superpower-europe-or-disintegration/

بشارة خضر. (2010). اوروبا من اجل المتوسط من مؤتمر برشلونة الى قمة باريس (1995-2008). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حسين زنيند. (2018). فكرة الجيش الأوروبي هل تنقذ العرب من الهيمنة الأمريكية؟ تم الاسترداد من DW: https://p.dw.com/p/38K4G

حسين طلال مقلد. (2011). المعوقات التي تواجه العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوروبي. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، صفحة 244.

عبد النور بن عنتر. (2017). الدفاع الاوروبي الموحد. تم الاسترداد من العربي الجديد: http://bit.ly/2lTHMoy

قريب بلال. (2011). السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور اقطابه: التحديات والرهانات. 47-48. الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الخضر-باتنة، رسالة ماجستير غير منشورة.

كتابات. (2017). ألمانيا وفرنسا يقودان أوروبا بجيش موحد .. المُعلن دعم السلام والواقع قوى استعمارية بصيغة جديدة. تم الاسترداد من كتابات: https://kitabat.com/news/ألمانيا-وفرنسا-يقودان-أوروبا-بجيش-موح/

نوار محمد ربيع الخيري. (2008). السياسات الدفاعية والعسكرية الاوروبية: بين طموحات الاستقلالية ومحدودية التحرك المستمر. مجلة السياسية والدولية، صفحة 11.

هشام زهير طافش. (2010). موقف الاتحاد الاوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993-2003. 28-29. غزة: جامعة الازهر، رسالة ماجستير غير منشورة.

هيبة غربي. (2018). تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الامنية في الاتحاد الاوروبي. برلين: المركز الديمقراطي العربي.

وحدة التقارير والدراسات. (2019). استراتيجية خط الدفاع الأول لأوروبا وتشكيل جيش مشترك. تم الاسترداد من المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الارهاب والاستخبارات: https://www.europarabct.com/?p=17868

المراجع الاجنبية: Foreign References

(n.d.). Retrieved from :https://www.nato.int/ebookshop/video/declassified/doc_files/Brussels%20Treaty.pdf

Bassett, R. (2015). A European Army: Delusion or Necessity? London: Federal Trust for Education and Research. Retrieved from

https://fedtrust.co.uk/wp-content/uploads/2015/12/European_Army.pdf
IIEA Germany group. (2017). Enhancing Cooperation: German Attitudes toward European Security and Defence Policy. Dublin: Institute of International and European Affairs. Retrieved from http://bit.ly/2OHA2m6
Mogherini, F., & Katainen , J. (2017). Reflection paper on the future of European defence. Brussels: European Commission. Retrieved from European Commission: https://ec.europa.eu/commission/sites/beta-political/files/reflection-paper-defence_en.pdf
Operation Althea. (2019). Retrieved from European Union External action: Operation Althea: http://www.euforbih.org/eufor/index.php
Aydın-Düzgit, S., & Marrone, A. (2018). PESCO and Security Cooperation Between the EU and Turkey. Istanbul Policy Center (IPC) and Sabancı University,. Global Turkey in Europe . Retrieved from https://www.iai.it/sites/default/files/gte_wp_19.pdf
Ayrault, J.-M., & Steinmeiers, F.-W. (2016). Ein starkes Europa in einer unsicheren Welt. Retrieved from Auswaertiges Amt: https://www.auswaertiges-amt.de/blob/281670/c65ad55fdee0a76fe393492d8c3e3b1a/160624-bm-am-fra-dl-data.pdf
B. Brussels Treaty. (1948). Treaty of Economic, Social and Cultural Collaboration and Collective Self-Defence. Retrieved from Council of Europa: https://www.nato.int/ebookshop/video/declassified/doc_files/Brussels%20Treaty.pdf
Barrie, D. (2019). The EU’s PESCO: here to stay? Retrieved from Military balance blog: http://bit.ly/2Sub3UR
Béraud-Sudreau, L. (2019). On the up: Western defence spending in 2018. Retrieved from Military balance blog: http://bit.ly/2SGMoLq
Besch, S. (2017). What future for the European defense fund? Retrieved from Center for European Reform: https://www.cer.eu/insights/what-future-european-defence-fund
Commission, European. (2017). A European Defence Fund: €5.5 billion per year to boost Europe's defence capabilities. Retrieved

from European Commission - Press release: https://europa.eu/rapid/press-release_IP-17-1508_en.htm
Communication, S. (2018). Towards a stronger EU on security and defense. Brussels: European Union External Action. Retrieved from http://bit.ly/319AFXO
Council, European. (2013). Conclusions of European Council. Brussels: Gneral Secretariat of the Council. Retrieved from https://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_Data/docs/pressdata/en/ec/140245.pdf
De France, O., & Others. (2017). How to make PESCO A Success. The French. Paris: The Armament Industry European Research Group . Retrieved from https://www.iris-france.org/wp-content/uploads/2017/09/Ares-21-Policy-Paper-Sept-2017.pdf
Deutcher Bundestag. (2019). Grundgesetz für die Bundesrepublik Deutschland. Retrieved from Bundesministeriums der Justiz und für Verbraucherschutz: http://www.gesetze-im-internet.de/gg/GG.pdf
Edwards, J. (2011). the EU Defense and Security Procurement Directive: A Step towards Affordability? London: Chatham House.
European External Action service. (2018). Civilian and Military EU Missions. Retrieved from EEAS SEAE: https://www.operationsophia.eu/wp-content/uploads/2018/03/eeas_-_european_external_action_service_-_civilian_and_military_eu_missions_increasing_human_security_in_europe_africa_and_the_middle-east_-_2018-02-22.pdf
European Political Strategy Center. (2018). Geopolitical Outlook for Europe, Confrontation vs Cooperation. Brussels: European Commission. Retrieved from European Connission: https://ec.europa.eu/epsc/sites/epsc/files/epsc_brief_geopolitical.pdf
German Ministry of Defense. (2016). White Paper on German Security Policy and the Future of the Bundeswehr. Paderborn: Bonifatius GmbH.
Germany Federal Office. (2009). The European Security and Defense Policy. Berlin: Germany Federal Office. Retrieved from https://www.auswaertiges-amt.de/blob/1337496/ed8676e37515e39486ba8fe1f562c2b3/the-european-security-and-defense-policy-data.pdf

Germany Fedral Govement. (2017). Stronger together thanks to PESCO . Retrieved from The Fedral Goverment: https://www.bundesregierung.de/breg-en/issues/europe/stronger-together-thanks-to-pesco-440036

Ham, P. v. (2016). Brexit: Strategic Consequences for Europe. Netherland: Netherlands Institute of International Relations. Retrieved from https://www.clingendael.org/sites/default/files/pdfs/Brexit%20Report%20February%202016.pdf

Keohane, D. (2018). EU Military Cooperation and National Defense, Policy Brief. Washington DC: The German Marshall Fund of the United States. Retrieved from http://www.gmfus.org/publications/eu-military-cooperation-and-national-defense

Koenig, N., & Walter-Franke, M. (2002). France and Germany: spearheading a European security and defence union? Berlin: Jacques Delors Institute. Retrieved from https://www.delorsinstitut.de/2015/wp-content/uploads/2017/07/20170719_FR-D-EU-Security_Koenig-Walter.pdf

Martill, B., & Sus, M. (2018). Known Unknowns: EU foreign, security, and defence policy after Brexit. Retrieved from Dahendorf Forum: https://www.dahrendorf-forum.eu/wp-content/uploads/2018/01/Known-Unknowns-updated.pdf

MauroPermanent, F. (2015). Structured Cooperation The Sleeping Beauty of European Defence. Brussels: Group for Research and Information on Peace and Security. Retrieved from https://www.grip.org/sites/grip.org/files/NOTES_ANALYSE/2015/NA_2015-05-27_EN_F-MAURO.pdf

Max Muenchmeyer, Kathrine Meena, Jill Donoghue. (2017). Enhancing Cooperation: German Attitudes towards European Security, and Defense Policy, ,. 6. Retrieved from http://bit.ly/2OHA2m6

Muhammad, I. (2017). Juncker's EU Army: Towards A European Security and Defence Union. Retrieved from Researchgate: https://www.researchgate.net/publication/317415162_Juncker's_EU_Army_Towards_A_European_Security_and_Defence_Union

Noll, A., & Bosen, R. (2019). Merkel and Macron sign Treaty of Aachen to revive EU. Retrieved from DW: https://p.dw.com/p/3Bvdi
Pannier, A. (2018). France's Defense Partnerships and the Dilemmas of Brexit. The German Marshall Fund of the United States. Retrieved from http://www.gmfus.org/publications/frances-defense-partnerships-and-dilemmas-brexit
Shalal, A. (2017). Germany, France drafting details of defense fund: German minister. Retrieved from Reuters: https://www.reuters.com/article/us-eu-defence-germany-france-idUSKBN1910H4
Solana, J. (2015). More Union in European Defence: Report of a Ceps T ask Force. Brussels: Center for European Policy studies. Retrieved from https://www.ceps.eu/system/files/TFonEuropeanDefence.pdf
Solana, J., & others. (2016). On the way towards a European Defense Union - A White Book as a first step. Belgium: DIRECTORATE-GENERAL FOR EXTERNAL POLICIES, European Parliament. Retrieved from https://www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2016/535011/EXPO_STU%282016%29535011_EN.pdf
Szilavai, T. (2017,). EU Army: The Uphill Struggle for a Capable Defense Policy. Germany: Pre-Master Thesis, Leiden University, Humanities Faculty.
Treaty on European Union . (1992). Retrieved from Official Journal of the European Communities : https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=CELEX:11992M/TXT&from=EN
Trybus, M. (2015). The Legal Foundations of a European Army. Birmingham: Birmingham Law School. Retrieved from : https://ssrn.com/abstract=2675017
welt Ausland. (2017). Bundesregierung dementiert Bericht über Trumps Nato-Rechnung, . Retrieved from Welt: http://bit.ly/2BgSQAl
Wither, J. (2018). Brexit and the Anglo American Security and Defense Partnership. Retrieved from Academia: https://www.academia.edu/38296916/Brexit_and_the_Anglo_American_Security_and_Defense_Partnership?email_work_card=view-paper

The Future of European Defense and Military Cooperation: A vision in challenges and opportunities

Amjad Z. Taama
amjdzain@yahoo.com
amjadztatmsc@uomustansiriyah.edu.iq

Abstract:

Many European cooperation initiatives have emerged in the military and defense fields, mainly due to the increasing security challenges and threats, which are geographically approaching the borders of the European Union, as well as the escalating crises in various parts of the world, which undoubtedly reflects on the overall security in Europe. This has generated a European realization of the importance of self-reliance and its security does not depend on the conflicting strategies of the actors in the international system.

The study aims to explain the future of European military cooperation, and, how it will be in the future, In the light of the clear desire of some active European countries to reformulate the common policy in this field, and signing some agreements that enable it to enhance its opportunities and confront major challenges.

In the light of the rapid changes, especially the exit of Britain from the European Union, the security trends of France and Germany, the unstableness of terrorism and immigration, the Ukrainian crisis and the Russian role in Europe, in addition to the growing conviction that joint coordination can lead to better European roles in facing the challenges, with a clear desire of most countries on the continent to move along new paths to promote joint action by European institutions.

Keywords: Europe, cooperation, military, defensive, challenges.